مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 10 العدد: 01، 2023 ص.ص: 345-364

المرجعيات الاجتماعية والثقافية للعنف في المجتمع

Social and cultural references to violence in society

رمضاني صورایة
جامعة الجزائر 2
ramdani.maya@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/20 **تاريخ القبول: 2023/05/01**

ملخص:

تعتبر ظاهرة العنف من أهم المواضيع التي إهتم بها علماء النفس وعلماء الاجتماع نظرًا للإنتشار الكبير والواسع الذي عرفته هذه الظاهرة خاصة في السنوات الأخيرة، وما تثيره هذه الظاهرة من نتائج وخيمة على الفرد والمجتمع.

ويعتبر العنف نتيجة حتمية وضرورية للطاقة المحركة لدى الفرد، والتي قد تكون نتيجة لعوامل داخلية تتعلق بالشخص نفسه أو لعوامل بيئية أو لعوامل إجتماعية لكن هناك وجهة نظر تاريخية أكثر حداثة تشير إلى أن العنف والعدوان هما إلى حدٍما شكلاً محددًا من أشكال السلوك الاجتماعي الذي يكتسب ويدعمّ بالحجة والدليل بنفس الطريقة لأي شكل من أشكال السلوك الاجتماعي.

لذا فقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بظاهرة العنف، كسلوك تتسم به العلاقات الاجتماعية، بإعتباره سلوكً يؤثر سلبًا على أنماط التفاعل القائم بين الأفراد والجماعات داخل كل من المجتمع والأسرة، لذا يعتبره علماء النفس وعلماء الاجتماع أنه سلوك غير إجتماعي، لأن إستخدامه يتنافى ويتعارض مع أنماط التوافق السوية.

الكلمات المفتاحية: المرجعيات الاجتماعية؛ المرجعيات الثقافية؛ العنف المجتمعي.

Abstract :

The phenomenon of violence is one of the most important topics that psychologists and sociologists have paid attention to due to the large and wide spread that this phenomenon has known, especially in recent years, and the dire consequences this phenomenon raises for the individual and society.

Violence is considered an inevitable and necessary result of the driving energy of the individual, which may be a result of internal factors related to the person himself, environmental factors, or social factors, but there is a more recent historical point of view indicating that violence and aggression are to some extent a specific form of social behavior that is acquired and supported by the argument Evidence in the same way for any form of social behaviour.

Therefore, interest has increased in recent years in the phenomenon of violence, as a behavior that characterizes social relations, as a behavior that negatively affects patterns of interaction between individuals and groups within both society and the family. level compatibility.

Key words: social references; cultural references; community violence.

مقدمة :

لقد بدأ الاهتمام بدراسة أثار العنف في المجتمع مع بداية القرن العشرين وذلك نتيجة لما يعرفه عصرنا الحالي من تزايد هامٍ لمظاهر العنف بأشكاله المختلفة بإعتبار ظاهرة العنف من أخطر الظواهر التي تمس الفرد والمجتمع والتي هي في إزدياد كبير، مما أدى بعلماء النفس وعلماء الاجتماع البحث عن أسبابها الحقيقية ونتائجها على الفرد والمجتمع والسعي للإيجاد قوانين وتشريعات تحمي الفرد.

ومما لا شك فيه أن العنف لا يحدث من فراغ إلا إذا كان مرضيًا، لكن هناك بعض المثيرات البيئية والاجتماعية التي تمثل مواقف ضاغطة وتثير مشاعر العنف والعدوان لدى الفرد مما يدفع به إلى السلوكيات العنيفة وهذه المؤثرات والاحداث تمثل عوامل أساسية تؤدي إلى العنف والسلوك العدواني والذي يعتبر نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية والسياسية التي فرضتها التحولات الدولية في إطار العولمة الأمر الذي كان له انعكاسات كبيرة على النسق الداخلي للمجتمع والذي برزت فيه ظواهر متعددة أخطرها العنف الذي عرف إنتشار واسعًا في السنوات الأخيرة على إختلاف مظاهره وأشكاله.

وسنحاول من خلال هذا المقال الوقوف على أهم الأسباب المؤدية إلى العنف في المجتمع والنتائج المترتبة عليها وكذا محاولة إعطاء حلول لمعالجتها.

1. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمفهوم العنف وأنواعه.
- إبراز مظاهر العنف وأشكاله في المجتمع.
- تسليط الضوء على العنف ضد المرأة كونه الشكل الأكثر إنتشارا في المجتمع العربي.
- محاولة إعطاء أهم العوامل المسببة للفعل العنفي في المجتمع.
- تسليط الضوء على أهم المقاربات النظرية والسوسيولوجية التي فسرت ظاهرة العنف في المجتمع.
- المساهمة في تفسير وفهم عوامل ودوافع الفعل العنفي في المجتمع من خلال التأثيرات الاجتماعية والثقافية.

2. منهجية البحث:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث عرض وتحليل مفهوم العنف والتعريف بأبعاده التاريخية والثقافية والإجتماعية من خلال عرض أشكاله وأنواعه، كما إعتمدنا في بحثنا على جمع وتحليل

وتصنيف النظريات المفسرة للفعل العنفي وذلك بتسليط الضوء على أهم التيارات السوسيولوجيا المختلفة التي حاولت دراسة وتفسير ظاهرة العنف في المجتمع.

أولا: الإطار المفاهيمي:

1. تعريف العنف:

- **لغة:** تأتي كلمة عنف في اللغة العربية من الجذور وهو قلة الرفق بالأمر والعنيف إن لم يكن رفيقا بأمره.

وقد جاء لفظ عنف ويقال عنف به أي أخذه بشدة وقسوة[2]،

أما في قاموس **(WEBSTER)** فقد حدد سبع معاني على الأقل لمعنى العنف، تتراوح بين المعنى الدقيق الذي يشير إلى استخدام القوى الفيزيقية وذلك بقصد الإيذاء والإضرار والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام الغير العادل للسلطة والقوة، مرورا لمعاني أخرى تشير جميعهاإلى الهجوم والعدوان وإستخدام الطاقة الجسدية ورفض الآخرين بصفة مختلفة[3].

ويعرف قاموس أكسفورد **(OXFORD)** العنف بأنه فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق الضرر أو التلف أو تخريب أشياء وممتلكات خاصة عن طريق استخدام القوة[4].

- **إصطلاحًا:**

يعرفه "**LAVOIX** " بأنه: "إضافة إلى الأذى الجسدي مجرد التهديد بإنزاله يشكل ضغطا معنويا وجميع أشكال الضغط والسيطرة شريطة إلى حد المس أو التهديد تتدخل بالمس جسديا[5].

أما " **ريمون آرون** "**(RIMON-ARON)** فيقول: تدعو عنفا كل مبادرة تتدخل بصورة خطير في حرية الآخر وتحاول أن تحرمه من حرية التفكير والرأي والتقدير وتنتهي بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة من مشروع يمتصه دون أن يعامله ككائن كفء[6].

2. أنواع العنف:

يوجد عدة أنواع من العنف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.2 العنف الجسدي:

ويتمثل في الاعتداء على الآخرين بين بالضرب باليد أو الخنق أو الحبس او الربط والركل أو الدفع...إلخ ويعتبر من أشد وأبرز أنواع العنف لأنه يتعلق بالأذى البدني، ومن بين أشكاله أيضا الاعتداء على الممتلكات الشخصية أو أي أعمال أخرى يمكن أن تتسبب في إحداث ضرر للفرد.

2.2 العنف النفسي:

لقد إختلفت التسميات حول مفهوم هذا النوع من العنف، وهناك من يطلق عليه إسم الايذاء النفسي وهناك من يطلق عليه إسم الإيذاء العاطفي، وهو في أساس كل عنف يتضمن التهديد، التخويف، الشتم، المراقبة، عدم تقدير الذات، التحقير، النعت بالألفاظ البذيئة، الإحراج، الاتهام بالسوء، إساءة الظن، التوبيخ، الاستهزاء بمشاعر الآخرين....إلخ.

أي هو كل فعل مؤذي لنفسية الإنسان لكن دون أن يكون له أثار جسدية وذلك بإتباع الأساليب التي تسبب أثار نفسية للفرد.

3.2 العنف الجنسي:

يعتبر العنف الجنسي من أنواع العنف التي يعاني منها النساء والأطفال عمومًا، فقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة تعرّض المرأة للإغتصاب هي متقاربة جدًا في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وقد بينت هذه الدراسات أن امرأة واحدة من بين خمسة نساء تتعرضن للإغتصاب في حياتهن، كما أشارت ذات الإحصاءات والتي جمعت في ثماني دول تمثل الدول الصناعية النامية إلى أن مرتكبي حوادث الاغتصاب معروفون لدى الضحايا في أغلب الأحيان[7].

ثانيا: مظاهر العنف:

1 العنف الأسري:

تُعد ظاهرة العنف الأسري من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تهدد الأسرة ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى العنف الممارس ضد الإناث عمومًا ويرتبط إرتباطًا وثيقًا بعلاقة المرأة والرجل وهي علاقة فوقية من جانبه ودونية من جانبها، ويحدث العنف في الأسرة عمومًا بسبب التبعية بين الرجل والمرأة وبسبب النظرة الاجتماعية التي تتلخص في أن حاجات المرأة وهويتها وحمايتها لا تتحقق إلا من خلال الرجل والذي يصبح الحامي والمعتدي في نفس الوقت.

لذا يمكننا القول أن العنف الأسري هو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجوده علاقة قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.

مما يترتب عن ذلك تحديد لأدوار مكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقا لما يمليه النظام الاجتماعي السائد في المجتمع[8].

كما يمكننا تعريف العنف الأسري بأنه الإيذاء الجسدي الذي يمارسه أحد أعضاء العائلة على الفرد أو أفراد أخرين[9].

ويمثل النوع الذي يمارسه الأزواج على الزوجات النوع الأكثر شيوعًا في أكثر العائلات، ويرى علماء الاجتماع أن البيت أصبح أكثر الأماكن خطرًا من الوجهة الإحصائية ففي بريطانيا على سبيل المثال فإن واحدة من كل أربعة جرائم قتل يرتكبها أحد أفراد العائلة ضد الأخر داخل البيت، أما من ناحية العنف ضد النساء فإن المرأة تتعرض للمخاطر من جانب رجال عائلتها أو أقربائها أكثر بكثير مما تعانيه من الغرباء[10].

وقد توصلت بعض الدراسات إلى أن أسباب العنف في الأسرة لا يعود إلى طبيعة البنية المتسلطة للهيمنة الذكورية فقط بل إلى خلل وعطب في بنية العائلة والعنف ضد النساء حسب رأيهم يدل على تفاقم الأزمة وتراجع المقاييس والمعايير الأخلاقية.

ومن بين أهم أسباب العنف الأسري هو مظاهر خصائص الحدة العاطفية مع حميمية العلاقات الشخصية في الحياة العائلة مما يؤدي إلى نزاعات وصراعات داخل الأسرة، ذلك لأن الصلات العائلية تكون في العادة مشحونة بالعواطف التي تجمع في بعض الأحيان بين الحب والكراهية وتؤدي إلى المشاجرات التي تدبّ في الوسط العائلي إلى نشوب مشاعر العداء وقد تؤدي في أحداثًا بسيطة تافهة إلى مشاحنة حامية بين الزوجين وتكون حركة الجسم هي وسيلة التعبير عن مشاعره، وإن الكثير من الثقافات الشعبية ومنظمات القيم السائدة في عدة مجتمعات تبرر هذه الممارسات أو تتساهل بشأنها في حين أن هناك قوانين وتعليمات وتشريعات أخرى لا تسمح بإيذاء الجسدي في الأماكن العامة.

وقد بينت عدة دراسات أن العنف داخل الأسرة هو ظاهرة أكثر شيوعًا في أوساط العائلات في الفئات الدنيا من الهرم الطبقي الاجتماعي في المراكز الحضرية وغيرها وربما أسرع في نشرها الجهل وإكتظاظ المرافق السكانية الضيقة إضافة إلى الفقر الشديد، وقد تتغير العاطفة عند أحد الزوجين لسبب أو لأخر فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف مما يؤدي إلى الفتور العاطفي وقد يكون مجالا لظهور الصراع بينهما، كما أن إشتداد العواطف بين الزوجين قد ينعكس سلبًا على الحياة الزوجية.

كما يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تؤدي إلى العنف الأسري فتشكل الناحية الاقتصادية مجالات من مجالات التي قد ينشأ الصراع بسببها، فعدم توفر الموارد الاقتصادية الكافية يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها مما يترتب عليه ظهور صراع بين الأفراد[11].

2 العنف المدرسي:

يعتبر العنف داخل المدرسة من أشد وأخطر أنواع العنف والذي يمارس عمومًا على فئة الأطفال ويظهر في عدة أشكال كلها تؤثر على الصحة النفسية والعقلية والجسدية للطفل يسبب له ضغوطات وإضطرابات نفسية تمنعه من النمو السليم وتشجع على الإنحراف وإرتكاب الجرائم بكل أنواعها ومن بين أشكاله:

- **السرقة:** قد تدفع الحاجة التلميذ لأن يقوم بفعل السرقة لحاجته للنقود أو ممتلكات مدرسية أو غيرها وبذلك قد يتلقى القبول الاجتماعي من زملائه فهذا السلوك قد يكون تعبيرا لا شعوريا عن الحرمان والحاجة إلى جذب الإنتباه أو الانتقام أو كتعويض عن الإحساس بالنقص، والسرقة تعد من الأعمال التي نهى عنها الإسلام وذلك لأنها تسبب أضرارا للآخرين[12].

- **إستخدام المواد الضارة:**

إستخدام أنواع المواد الضارة كالتدخين والمخدرات والكحول وهي من المشكلات التي تهدد التلاميذ ومواجهتها تحتاج إلى تفهم خصائص المراهقين ورغبتهم في إثبات الذات، والتعامل معهم وفق احتياجاتهم الطبيعية للنمو.

- **العنف الجسدي واللفظي**

ويعتبر هذا النوع من العنف من أخطر مظاهر العنف وأكثرها انتشارا بين فئات التلاميذ داخل المؤسسات التعليمية، فقد يلجأ التلميذ إلى ضرب الضحية، وقد يكتسب المعتدي أحيانا شعورا ممتعا بالتفوق والسيطرة والقوة وقد تدفعه هذه الحالة إلى إرتكاب حماقات قد تقضي إلى حد جريمة قتل[13]، فمثلا قد يسخر المراهق من زميله خاصة في حضور الجنس الآخر رغبة في إظهار تفوقه وتميزه لجذب الأنظار إليه، كما يمكن أن يكون عنفا لفظيا والذي يعتمد على السب والشتم أو التعبير بطريقة لفظية عن احتقار الآخرين أو توجيه الإهانة إليهم والبداءة في الكلام، إضافة إلى مظهر آخر من مظاهر العنف المدرسي ألا وهو تحطيموتخريب الممتلكات المدرسية.

- **أسباب العنف المدرسي:**

لا يمكن رد أسبابها إلى عامل واحد دون الآخر. فالعوامل النفسية الخاصة بالفرد (الاضطراب، الانفعال، العقد نفسية، الإحباط، الكبت، الفشل) دور في ذلك إلى جانب التنشئة الأسرية التي (المنوط بها) تكوين شخصية الفرد وتعديلها ليكون فردا فعالا(ايجابيا في مجتمعه) وكذا العوامل المحيطة بالفرد أو المناخ الاجتماعي وما يفرزه من قيم وباقي مؤسسات التنشئة الأخرى في تكميل وظيفة الأسرة و تفعلها و لاسيما مؤسسة الإعلام

التي أضحت مملولا معتبرا لمختلف القيم ولاسيما رموز العنف الافتراضي المتضمنة في طابق محاط بكل الإثارة.

- **العنف الرياضي:** يُعد العنف الرياضي إشكالية تعاني منها كل دول العالم وخاصة الدول المتخلفة بما في ذلك الدول العربية، فبعدما كانت الملاعب على إختلاف النشاطات الرياضية الممارسة فيها، مكانًا يزوره الأفراد للترويح عن أنفسهم وللتخفيف من ضغوطات العمل والحياة اليومية الشاقة، أصبح من أخطر الأماكن وأكثرها عنفًا في المجتمع وأصبح الفرد من خلال تواجده في مثل هذه الأماكن هو مهدد من خلال سلوكيات عنيفة بكل أنواعها من خلال تحول الرياضة إلى متنفس للعديد من الأفراد إلى مكان للعنف والشغب كتعبير وتفريغ لشحنات من الألم والغضب وعدم الرضا من خلال هذا الحدث الرياضي المناسب للإخراج هذه الشحنة من وجهة نظرهم. وهو عبارة عن خروج بعض الأفراد من اللاعبين عن الأعراف والمبادئ والقوانين الرياضية للأهداف غير محددة، مما ينتج عنه شغب، وقد ينتقل هذا الشغب في الكثير من الأحيان إلى خارج الملعب وينجم عنها خسائر مادية وبشرية[14] كما يندرج العنف الرياضي تحت شكلين رئيسيين هما:

- **العنف المباشر:** ويشمل القتل، الضرب، تكسير المرافق، غزو الملاعب.

- **العنف غير المباشر:** وهي كل الوسائل الغير الواضحة التي يستعملها الشاب للإخضاع الجمهور، مثل: الإهانة السب والشتم وغيرها من الإنحرافات السلوكية مثل: تعاطي المخدرات، التحريض على العنف، عدم إحترام الآخرين وتجريدهم من حقهم في التمتع بالنشاط الرياضي[15].

فظاهرة العنف الرياضي لا يمكن عزلها عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الأفراد بمختلف متغيراته السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية والذي يؤثر بشكل أو بآخر على سلوكيات الأفراد، فغموض المستقبل لدى الشباب على إختلاف فئاتهم الاجتماعية وكل أنواع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها مثل: البطالة وأزمة السكن وإنخفاض المستوى المعيشي بصفة عامة يولّد عندهم شعور العزلة والاغتراب فيكون العنف بذلك أسلوب تعبير وتعامل بالنسبة لهم.

- **العنف ضد المرأة:**

لقد عرف العنف ضد المرأة الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة بأنه: " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى او معاناة جسمية أو

نفسية أو جنسية للمرأة بما في ذلك التهديد بإفتراق أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواءًا في الحياة العامة أو الخاصة[16].

تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة من أهم المواضيع التي اهتم بها علماء النفس والاجتماع خاصة، وقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع منذ سنة 1960 وزاد اهتمام المختصين بالظاهرة مع انتشار حركة تحرير المرأة الواسعة في كل أنحاء العالم، وقد بدا ذلك جليا من خلال الندوات الدولية والأبحاث والدراسات العالمية التي تطرقت لهذا المجال،

كما أظهرت هذا العنف في أشكال ودرجات متفاوتة، مما أدى بعلماء النفس والاجتماع إلى السعي لإيجاد قوانين وتشريعات تحمي المرأة من الظاهرة.

وإنطلاقا من أهمية دور المرأة في عالمنا المعاصر قررت الأمم المتحدة تخصيص عام أو سنة دولية للمرأة تحت شعار: "مساواة، تنمية، سلام".

أما الاهتمام بشكل خاص بقضية العنف ضد المرأة فقد بدأت مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقد أوضحت الاتفاقية تفسيرات وتوصيات، صريحة والقائلة أن: العنف القائم على الجنس يمثل شكلا من أشكال التمييز الذي يعيق وبشكل خطير قدرة المرأة على التمتع بحقوقها وحرياتها على أساس المساواة مع الرجل" ومنه بدأ الانتباه لقضية العنف ضد المرأة عام 1985 في مؤتمر المرأة الذي أقيم في نيروبي بعد الإشارة إلى الظاهرة في مؤتمر ميكسيكو وكوبنهاجن، وقد نتج عن ذلك وثيقة مؤتمر نيروبي ووجود خطة عمل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية باعتبار العنف ضد المرأة من أهم المعوقات ضد السلام والتنمية والمساواة وأخيرا جاء مؤتمر المرأة في بكين 1995 والذي تبنى إستراتيجيات مستقبلية والتي ترى أن العنف هو التعبير عن العلاقات الغير المتكافئة تاريخيا بين الجنسين والتي أدت إلى سيطرة الذكور على المرأة والتميز ضدها كشيء مأخوذ على الأنماط الثقافية والعادات والتقاليد[17].

- أسباب العنف ضد المرأة:

من أسباب العنف ضد المرأة:

- تدني المستوى التعليمي والثقافي للمرأة مما يؤدي إلى فجوة كبيرة في اختلاف المستوى التعليمي بين الزوج والزوجة.

- جهل المرأة بحقوقها القانونية في التعامل بينها وبين زوجها مما يدفع بالزوج إلى استعمال العنف طالما أن زوجته ليست واعية بحقوقها القانونية.

– سكوت المرأة عن العنف الواقع عليها وتسامحها مما يسمح بالزوج أو المعتدي أن يتجاوز حدوده ويتمادى في جريمته.

– الخلافات الزوجية داخل البيت وضرب الزوج زوجته أمام أبنائها مما يولد العنف لدى الأطفال مستقبلا.

– التقاليد والأعراف الظالمة لحقوق المرأة والتي تعطي السلطة للرجل وتهضم حق المرأة، والتصغير من شأنها ونكران وجودها مما يدفع بالرجل إلى استعمال العنف ضدها وتعويدها على قبوله.

– كما تؤثر كل الآفات الاجتماعية بكل أنواعها الفقر، أزمة السكن الضغط الاجتماعي، المستوى المعيشي المتدني للأسرة بصفة عامة، كل هذا يزيد من الخلافات داخل الأسرة والذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى العنف ضد المرأة.

لذا فقد برز في السنوات الأخيرة اهتمام العلم الجنائي بدراسة حالة الضحايا بهدف دراسة وضعية كعامل مساعد على وقوع الجريمة من قبل المتعدي وإيجاد الوسائل الكفيلة بإنقاذ الضحية ومساعدتها على تجاوز ما أصيبت به من أذى وتأمين الضمانات القانونية للمحافظة على حقوقها[18]. وقد عرف العلم الجنائي الضحايا بأنهم "الأشخاص الذين أصيبوا بضرر الفردي أو جمالي بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم السياسية[19].

– الآثار الناجمة عن العنف ضد المرأة:

يؤدي العنف ضد المرأة إلى ظهور أعراض الاكتئاب لديها وفقدان ثقتها بنفسها، والشعور بعدم السيطرة على أمور حياتها وعدم القدرة على إيقاف إساءة أي شخص لها"[20]

كما يؤدي العنف الجسمي والنفسي للمرأة إلى انتحارها، فعندما يهدد الرجل حياتها فهي تدافع عن نفسها بقتل نفسها.كما يشير الباحثون أن الضرب العنيف ضد المرأة يعتبر " حدثا صدميا" وكل ذلك يؤدي بالمرأة إلى الإدمان على المخدرات والخمور والتوجه إلى السلوكات الغير اللائقة، وقد أظهرت الدراسات أن النساء اللاتي تعرضن للعنف من النساء الأكثر ميلا للاكتئاب والأكثر إنخفاضا في تقدير الذات.

ثالثا: العوامل المسببة للعنف في المجتمع:

تعرف ظاهرة العنف عدة عوامل وأسباب منها شخصية وإجتماعية وإقتصادية وحتى بيئية ويمكننا عرض أهمها:

1. إخفاض المستوى الاقتصادي:

يُعد إنخفاض المستوى الاقتصادي عاملاً مهمًا في إنتشار العنف خاصة العنف الأسري، فالمعاناة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة عدد الأزمات ترتبط بإنخفاض مصادر التدعيم المادي والإجتماعي أثناء حدوث الأزمات وكذلك إنتشار تعاطي المخدرات وإرتفاع معدل الخلافات الزوجية، ويُعدّ الزواج المبكر من أكبر أسباب إنتشار الفقر في المجتمع والذي يؤدي بدوره إلى ظهور العنف حيث تؤدي عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الدخل الأسري إلى ضغوطات نفسية ودخول رب الأسرة في الفقر المدقع مما يؤدي به إلى الإحساس بإحباط والمذلة[21]. لهذا فإن المعاناة الاقتصادية وعدم إشباع الحاجيات الأساسية والضرورية تمثل مشكلات جوهرية في حياة الفرد وقد يسعى الفرد إلى إشباعها بطرق غير شرعية أو بإستخدام أعمال العنف وقد تصل في بعض الأحيان حتى إلى إرتكاب جرائم كالقتل والاعتداء والسرقة.ومنه فإن العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تساعد على إنتشار العنف في المجتمع، فالظروف المعيشية السيئة التي يعيشها الفرد مثل أزمة السكن وإنتشار الجوع والفقر وظهور الطبقية وتدني المستوى المعيشي...إلخ.

كلها أسباب تشجع على الجريمة والعنف والعدوان، فتشكل الناحية الاقتصادية مجالاً من المجالات التي ينشأ الصراع بسببها، فعدم توفير الموارد الاقتصادية أو عدم كفايتها يجعل الأسرة عاجزة في أداء وظيفتها مما يترتب عليه ظهور صراع بين الأفراد[22].

ويرى في هذا " **بونجر** " **(Bonjer)** (عالم إجتماعي هولندي) أن حالة الفقر تؤدي إلى الإجرام من خلال الوضع النفسي لدى من يشكو الحرمان فيحاول الحصول على حاجاته بطرق غير شرعية، كما يقرّ بعض الباحثين الإجتماعين أن الجريمة والعنف والإنحراف إنما يساهم فيها بشكل كبير الفقر والحاجة ويترتب عن الأزمات الاقتصادية ارتفاع عدد الجرائم.

وإن طبيعة الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعيشها أغلب الأسر الفقيرة، كعدم القدرة على دفع تكاليف التعليم والصحة وضيق السكن وعدم إستجابته للمتطلبات الحياة الكريمة وسوء التغذية وإنخفاض الدخل وإنتشار البطالة على نطاق واسع بين الشباب كلها ظروف تساعد على ظهور ما يعرف بالجماعات المهمشة والتي نتيجة لمعاناتها يتكون لديها شعور بالعزلة والغربة عن الثقافة المحيطة بها مما قد يدفع بها إلى تشكيل تكتل ثقافي فرعي غير شرعي في سبيل تحقيق أهدافها وتحسين أوضاعها: كالسرقة، والتزوير والإختلاس والاعتداء على الأملاك والأشخاص والمتاجرة بالمخدرات والخطف عن طريق الفدية[23].

2. الصراع الحضاري والقيمي:

تقوم المعايير الاجتماعية بدور هام في توجيه سلوك الأفراد في إختيار التصرفات والأفعال المناسبة للمواقف الحياة الاجتماعية.

ويرى " **دوركايم** ": " أن الحالة اللامعيارية التي عرفها المجتمع الفرنسي بعد الثورة الصناعية في أوروبا والتي أدت إلى زيادة تقييم العمل وتغيير نمط الحياة بصورة متسارعة مما جعل الفرد الفرنسي يعيش في فوضى وإنعدام الهدف وأطلق عليها إسم الأنومي ذلك أن التطور الحضاري صاحبه تطور في الحياة المادية دون أن يصاحبه تطور في القيم والمعايير التي توجه الأفراد أمام التغيرات التي فرضتها الحياة الجديدة، خاصة وأن المعايير التقليدية لم تعد صالحة ومناسبة لضبط أسلوب الحياة الجديدة[24].

3. النمو الديموغرافي:

يمثل حجم الأسرة أحد المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر في نمط التفاعل بين الوالدين والأبناء ويؤدي تنوع حجم الأسرة إلى إختلاف المناخ الأسري، فالأسرة الكبيرة الحجم (أكثر من خمسة أطفال) قد يسود فيها وبدرجة عالية نمطين من العنف هما العنف الوالدي والعنف الأسري. وبسبب نقص التفاعل الإيجابي بين الوالدين والأبناء وصعوبة الحصول على القدر الكافي من الاهتمام وعدم القدرة على تلبية كافة الاحتياجات الضرورية للطفل، ومن ثم فإن عدم إشباع الكثير من حاجات الأسرة سواءًا كانت البيولوجية أو السيكولوجية قد ينتج عنها مشكلات سلوكية ومن أهمها العنف الأسري.

4. سوء إستغلال أوقات الفراغ:تؤكد العديد من الدراسات أن سوء إستغلال أوقات الصراع تؤدي إلى العنف وهذا الفراغ يعتبر أحد نتائج الثورة العلمية والتطور التكنولوجي والاعتماد الكامل على الأجهزة في كافة جوانب الحياة اليومية سواء في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل مما يؤدي إلى وجود فائض من الوقت لا يستطيع الشباب إستغلاله، حيث ينصرف العديد من الشباب إلى تفريغ طاقاتهم العدوانية في أعمال العنف وإدمان المخدرات ومنه تتطلب عمل إستراتيجيات لكيفية الاستفادة من وقت الفراغ في الأنشطة الرياضية المتنوعة أو الثقافية أو المشاركة الاجتماعية الفعّالة والايجابية في خدمة الأسرة والمجتمع[25].

5. التغير الاجتماعي:

لقد عرفت الكثير من البلدان إنتشار ظاهرة العنف والجريمة نتيجة للتغير الاجتماعي السريع كما وقع في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من المشاكل المترتبة عن التمدّن وخوض التجربة الصناعية والتطور التكنولوجي الهائل الذي عرفته كل القطاعات.

وعرفت الجزائر الكثير من المشاكل الاجتماعية التي صاحبت ظاهرة التمدّن مثل الفقر، ارتفاع نسبة الجريمة والعنف وتدهور الحياة العائلية وذلك نتيجة الهجرة من الأرياف إلى المدينة خاصة بعد الاستقلال وعرّف المهاجرين مشاكل كثيرة تكمن أهمها في صعوبة إيجاد مناصب شغل أو إيجاد سكن مما ساهم في تشكيل الأحياء القصديرية والتي سجلت فيها أعلى معدلات الجريمة.

6. العوامل المتعلقة بالأسرة:

تكشف الدراسات عن وجود علاقة قوية بين العلاقات الأسرية وحالات الإنحراف والعنف والإجرام فقد أوضحت دراسة " **هيلي و رونجر** " أن المشاجرات المستمرة في الأسرة من أهم أسباب الجنوح وما يرتبط بها من سلوك العنف.

وفي دراسة أخرى لـ " **جلوك** " والتي حاول فيها الكشف عن عوامل جنوح الأحداث وتوصل إلى أن أهم العوامل التي يمكن أن تحدد إن كان الطفل سينحرف أم لا هو الجو العائلي، ففي نوع العلاقة بين الآباء و الأبناء توجد أسباب إنحراف أو إستواء سلوك الطفل[26]. لذا يأتي العامل الأسري في مقدمة العوامل المؤدية إلى الإنحراف والسلوك العدواني فالأسرة هي المكان الأول الذي يتعلم فيه الطفل دروس التربية والتكوين الخلقي غير أنه قد تحدث داخل المحيط الأسري خلافات تؤثر على جو التوافق داخل الأسرة كالخلافات العقائدية والدينية والخلافات الناتجة عن تفاوت المستوى الطبقي والإجتماعي، فمن أسباب تمزّق حياة الطفل الداخلية هو وجود خلاف بين والديه وتنعكس عليه أثار كل ذلك.فالأطفال لديهم أجوبة عند الحديث والرّد الحيوي الذي لا يعاقب بالضرب، بصفة عامة في الأسر المعاصرة لا يعاقب الطفل بسهولة ويشجع على تلبية شهوات الطفل[27].

فالعنف التربوي ضمن منطق نسق النظام التقليدي ماهو إلا ضبط إجتماعي كان الغرض منه الحرص على عدم تفشيّ الرذيلة في المجتمع بما في ذلك منع الاعتداء على الأخرين حتى لا يصل المجتمع إلى ظاهرة إنتشار العنف، ومثلما ذكر " **بيار بورديو**": " إن الحياة الاجتماعية تخنق الحياة الفردية لكل الفرد لا يتجنب ذلك الضغط على أنه سلبي_لأنه يخشى أن يطبع الضامن الحيوي الذي يوحده مع جماعته ولأنه يشعر أنه لا وجود له إلا ضمن الكل[28]. كما يعتبر التمييز الجنسي في الأسرة خاصة العربية منها من المشاكل التي تهدد إستقرار الأسرة، فتتربى الفتاة على تحمل الشدائد والعقاب الدائم وتلك أهم صفات التربية التي تقدم للفتاة وهذا ما يثبت إستمرار التربية التقليدي وحتى لما يرجع الإختيار للتربية المعاصرة، لا يتم الاتفاق دائمًا عليها بين أعضاء الأسرة وخاصة إن كانت هذه الخيرة ممتدة.

وفي هذا يرى " سليمان مظهر " أنه لا يوجد زوجين مستعدان أن يناقشا تطبيقاتهما التربوية التي يحققونها مع أبناءهم ولا أن يتحدثا عن نمط التربية التي يقدمانها لإبنائهم وهذا الانقسام التربوي وهو نتيجة للإنقسام ما بين نمطي الحياة التقليدي والعصري[29].

رابعًا: المقاربة النظرية للفعل العنفي:

1. المقاربة البيولوجية:

إن ظاهرة العنف تختلف من مجتمع إلى آخر ومن حضارة لأخرى.

ففي نظام إفريقي معين يعتبر تقديم الذبائح البشرية أمرا طبيعيا، ولا يمكن وصفه بالعنف، وعلى العكس من ذلك فإن انعدام التضامن بين الجماعات البشرية من شأنه أن يبدو عنيفا لا يطاق في نظر أفراد القبيلة الإفريقية القائلة فإن العنف يتعلق بنظام معايير المجتمعات "[30].

إن التعطش للعنف غريزة فطرية للطبيعة البشرية والمنبع الأساسي لكل النزاعات الاجتماعية، وهذه هي النظرة الأساسية لهذا المفهوم المنتشر بشكل واسع بين علماء الاجتماع في كل من أوروبا وأمريكا حيث يرى كل من "**مرغريت ميد وبيتر كوبر وآخرون**" أن الرجال يشنون الحروب ويقودون الكفاح الثوري ويقومون بالثورات والانقلابات وأعمال العنف لأن غريزة العدوان الموروثة هذه لا تخمد وتقودهم لذلك.

وفي هذا ذهب العالم الأنتروبولوجي" أردري " **(ARDRY)** إلى أن: " أصول كل مظاهر العنف في الحياة الاجتماعية بما فيها الحرب من أجل الدفاع عن الملكية أو عن الأرض أو منأجل الحصول عليها وهي واضحة في وراثة الطبيعة البيولوجية البشرية، وعندما ندافع عن ملكيتنا أو سيادة بلادنا فدوافعنا هي نفسها دوافع الحيوانات الأدنى وليست بأقل فطرية منا "[31].

ويرى علماء الاجتماع أن العدوانية تورث من الأجداد القدماء بشكل ثابت تقريبا وتنتقل بالوراثة من جيل إلى جيل فالإنسان يملك السيمات والدلائل للحيوانات بما فيها القاعدة البيولوجية لدوافع سلوكه العدواني، وبواسطة العدوان يعتقد الإنسان أنه لابد أن يحقق آماله ورغباته على حساب الغير وحتى ولو أدى ذلك لسفك الدماء.

ومنه نرى أن مشكلة العنف تبدو في التفسير البيولوجي الوراثي كمشكلة تناقضات غير قابلة للحل، وإن هذا المنهج الذي يجمع بين سلوكات الإنسان والحيوان هو منهج ضعيف لأن المقارنة لا تأخذ بعين الاعتبار الفروق البيولوجية،

وهناك اختلاف جذري بين الإنسانوالحيوان وذلك لأن الإنسان هو نتاج مجتمعه في حركته وسلوكه وعواطفه وغرائزه[32].

2.المقاربة التطورية:

يقدم أنصار (التطورية الدروينية الاجتماعية) وهي امتداد لمفاهيم فرويد، حيث ترجع أصل كل الصراعات الاجتماعية ومظاهر العنف إلى عوامل بيولوجية بحثة، وقد فسر دعاة الدروينية الاجتماعية جوهر المشاكل المطروحة انطلاقا من عالم الحيوان ودراسة آلية التطور الاجتماعي وأشكاله المركبة والمختلفة، حيث خلصوا إلى أنه من المستحيل إنهاء العداء والتخاصم بين الأشخاص والحكومات لأن عمل قانون الانتقاء الطبيعي يفترض تصادم المصالح وصراع الأفراد فلا يمكن أن ينتهي إذن وهم يرفضون أساسا إمكانية السلام الاجتماعي وحتى الرغبة فيه ويقولون أن هذا لا يعني تطور المدينة[33].

ويرى" **هربرت سبنسر** " أن مفهوم الصراع والذي يعتبر فيه الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة أوضاع متناقضة وصراع بين الأفراد والجماعات، ومنه حسب رأيه فإن بقاء المجتمع مرتبط بوجود الصراع المتواصل.ومنه يحاول الطرح التطوري إثبات صحة الفكرة القائلة إن الممارسة العنيفة ليست فقط غريزة متوارثة وطبيعية في النفس البشرية، لكن أداة نافعة وضرورية لتقدم الحضارة والحفاظ على الصلاحية الوراثية للنوع البشري[34].

3. المقاربة النفسية:

لم يعد يجوز جهل ما كشفه فرويد عن أصول العدوانية، فإن فرويد تصور العدوانية على أنها إندفاعات مرتبطة باندفاعات الليبيدو وهو طاقة حيوية تدفعنا لأن نحيا ونعمل ونتمتع وذلك هو مبدأ اللذة، لكن يتحتم على الإنسان أن يأخذ بعين الاعتبار بعض القيود ويتخلى أحياناعن الملاذ[35].

ترى هذه المقاربة أن جذور مظاهر العنف لا يجب أن نبحث عنها في المجال الاقتصادي المادي ولا في ظروف الحياة الاجتماعية ولكن في العالم الداخلي الذاتي للشخصية، وهكذا فإن مشكلة العنف في الظروف المعاصرة لا تبدو كمشكلة اجتماعية، لكن كمشكلة نفسية[36].

ويرى "**ويلسن**" **(WILSON):** "أنه إذا كان البؤس وعدم التساوي الاجتماعي في الماضي، الحاظن الرئيسي للعنف في المجتمع، فقد تغير الوضع الآن جذريا، ففي العالم الرأسمالي المعاصر إفراطا في الديمقراطية والحرية، ومستوى الرفاهية مرتفع وكمية كافية من الوقت للتسلية في متناول كل أفراد المجتمع وهذا يؤدي إلى تدني مستوى وعي الأشخاص ومسؤولياتهم الاجتماعية إلى ضياع الاستقرار الداخلي وإلى انفجار العنف في المجتمع[37].

4. المقاربة السوسيولوجية:

يتعرض علماء الاجتماع العرب على الأقل قسم كبير منهم لظاهرة العنف على أنها ظاهرة ثانوية ومؤقتة، وخاصة بمجتمعات معينة، وهي من مؤشرات التخلف[38].

ويقسم علم الاجتماع الغربي العنف إلى ثلاثة مراحل أساسية:

- المرحلة ما قبل الماركسية.
- المرحلة الماركسية.
- (المرحلة ما بعد الماركسية[39].

و يرى"**روبرت ميرتون**":" أن السلوك الاجتماعي سواء كان أخلاقيا أو غير أخلاقي مشروعا أو غير مشروع، يمكن أن يفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي للسلوك معناه.

ويعتبر مفهوم الأنومي من أهم المفاهيم المفسرة للأبعاد الثقافية للعنف، حيث يشغل نسق الثقافة والقيم مكانة محورية في بناء المجتمع باعتبار أن القيم والمعايير المشتقة منها هي التي تنظم التفاعل الاجتماعي وتضبطه، فقيم الثقافة تمثل مجموعة من التوجهات المشتركة بين البشر والتي من شأنها أن تشكل أساسا التوقعات المتبادلة بين المجموعات البشرية في المجتمع[40].

ويعتبر "**ميرتون**" أن كل سلوك منحرف أو استجابة منحرفة يتوقف على مدى امتثال الأفراد للقيم والمعايير النظامية وعلى مدى استقرار المجتمع ومدى ما تحققه لهم هذه الاستجابة من أمن في علاقتهم ومدى ما يتحقق لهم من نجاح في أداء أدوارهم الاجتماعية لهذا يمثل نمط التطابق أكثر أنماط السلوك شيوعا في المجتمعات التي تصل إلى مراحل الاستقرار والتوازن[41].

أما " **إميل دركايم**" فيرى أن استقرار العلاقات الاجتماعية وحتى التوازن الشخصي للأعضاء الجماعة الاجتماعية يعتمد على وجود بناء معياري يرتبط بالسلوك وأن يكون هناك قبول اتفاق عام لهذا البناء بحيث يكتسب سلطة أخلاقية بواسطة أعضاء الجماعة المحلية المنظمة ويكون ملزما بحيث تنظيم هذه المعايير اختيار الفرد الوسائل التي يحقق بها أهدافه، كما تحدد إلى حد ما الأهداف والرغبات ذاتها[42].

وقد أثار أرون قضية تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والبطالة وضياع الشخصية التام وتدني القيم الأدبية وشيوع روح المنفعة وكثرة الاستهلاك الذي أدى إلى شيوع الإجرام والسلب والجرائم الناجمة عن الإدمان والسكر[43].

وترى "**حنة أرندت**" أنه قد ورث أبناء هذا الجيل عن جيل الآباء تجربة التغلغل الكثيف للعنف الإجرامي في العمل السياسي وتعلموا في المدارس والكليات أشياء كثيرة عن معسكرات

الإبادة والاعتقال وعن المجازر الجماعية وأعمال التعذيب. ولهذا يمكن للعنف أن يصبح إرثا ثقافيا واجتماعيا يرثه الأبناء عن الآباء ويطوره مع تطور الأجيال[44].

ومنه يتبين لنا أن معظم علماء الاجتماع يتبنون التفسير النفسي التحليلي للطبيعة العنف ويجمعون على أن قاعدة السلوك العدواني للأفراد يسببه الفقر وهو يظهر خاصة على الفئات الاجتماعية المحرومة أو الفقيرة، وأن السبب الرئيسي للصراعات الاجتماعية هو عدم كمال الوعي والنفسية البشرية، وعدم التطابق بين معرفة الواقع الاجتماعي الحقيقي وتمثيله.

خامسا: التيار السوسيولوجي الحديث:

ينقسم هذا التيار لعدة أقسام ومدارس أهمها:

1. نظرية "P. CLASTRES":

يعتبر" **كلاستر** " أن الحرب والعنف مركب بنيوي من مركبات المجتمعات البدائية مثلها مثل التبادل فالعنف والتبادل يشكلان العنصرين الذين يقوم عليهما المجتمع البدائي وهي تعرف كوحدة سياسية ليس بوجود الدولة بل التقارب السكاني بين أعضائها مما يمكن لها السيطرة على محلها.ويعرف الإرهاب على أنه عمل نوعي انتقائي من طرف مجموعات تتميز من الناحية الهيكلية بديناميكية عنيفة مزدوجة الاتجاه أي نحو داخل وخارج المجموعة وذلك في إطاربنية ثلاثة عناصر وهي الجماعة الإرهابية، النظام الجماهير[45].

2. نظرية صاموئيل هانتنتون:

يطرح " **صموئيل** " في كتابه " **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**" إشكالية مخالفة لما سبق ويعتبر أن العنف يكمن في العصرنة أكثر منه في التخلف".

فإذا كانت الدولة الفقيرة تبدو غير مستقرة فليس لأنها فقيرة بل لأنها تريد أن تصبح غنية، ويرى أنه كلما اندفع الإنسان في شن الحرب على أعدائه القدماء، الفقر، المرض والجهل، اندفع في شن حرب على نفسه كما يبرهن بالأرقام على أن النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى عدم الاستقرار.ويرى أن العنف والفساد كلاهما نتيجة العصرنة فكلاهما يدل على ضعف المؤسسات السياسية.

- العنف الرمزي لدى بيار بورديو

يعرف العنف الرمزي على أنه شكل للسلطة تمارس على الأجساد مباشرة خارج كل إكراه جسدي، كما يفعل السحر، وهي سلطة رمزية والذي يساهم من خلالها المهيمن عليهم من دون علمهم غالبا ومشيئتهم في تمرير الهيمنة عليهم عبر قبولهم الضمني بالحدود . المفروضة.

ويرى" **بيار** بورديو " أن الهيمنة الذكورية تجد كل الظروف مجتمعة للملئ ممارستها والحضور المعترف به للرجال ويتأكد في موضوعية البنى الاجتماعية ونشاطات الإنتاج وإعادة الإنتاج القائمة على التقسيم الجنسي وإعادة الإنتاج الاجتماعي. وتجد المرأة نفسها أسيرة لهذه الذهنيات، وهذا الاعتقاد لا يجب أن يؤكد نفسه باعتباره كذلك، وعلى هذا النحو العنف الرمزي الذي تتعرض له المرأة.

ومنه محاولة تأبيد بنية الهيمنة الذكورية في المجتمع من خلال وصفها بأنها ثابتة وأبدية وكل مؤسسات (المجتمع العائلة، المدرسة، المسجد وحتى الدولة) تساعد في إعادة إنتاج هذه الهيمنة وذلك بشكل مندمج لعلاقة الهيمنة والتي تظهر بين الرجل والمرأة على أنها طبيعية[46]. وإن التقسيم الجنسي متأصل من ناحية تقسيم النشاطات الإنتاجية والتي تشترك فيها فكرة العمل وهو متأصل كذلك وبشكل أعم في تقسيم عمل صيانة رأسمال الاجتماعي ورأسمال الرمزي الذي يخصص للرجال احتكار كل النشاطات الرسمية والعامة.

لذا فإن مبدأ استبعاد المرأة وتهميشها الذي يصدق عليه ويضخمه النسق الأسطوري للدرجة العمل منه مبدأ لتقسيم كل الكون، ليس لشيء آخر إلا اللاتماثل الجوهري والذي يمثل لا تماثل الذات والموضوع والذي يتأسس بين الرجل والمرأة على أرضية المبادلات الرمزية وعلى أرضية علاقات الإنتاج وإعادة إنتاج رأسمال الرمزي والاجتماعي[47].

الخاتمة:

لقد عرف العنف في السنوات الأخيرة تزايدًا كثيرًا في معظم بلدان العالم خاصة في المجتمعات الأوروبية مما أدى إلى تكوين لجان أوروبية مشتركة لإيجاد حلول لمشكلة العنف في المجتمع.

ولم تخلو البلدان العربية من هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد أمن وإستقرار المجتمع والتي هي في تزايد مستمر مما ينبأ بالخطر بإعتبارها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي يعيق الاستقرار الاجتماعي والتطور الحضاري.

لهذا فإن ظاهرة العنف تستدعي تكاثف جميع الجهود الرسمية وغير الرسمية لمواجهتها والحدّ من تصاعدها وتحجيم أضرارها، لذا فعل مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تعمل جاهدة للحدّ والقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

فعلى المستوى العالمي جرى التسليم بان جميع أشكال العنف في الحياة العامة والخاصة يمثل إنتهاكً لحقوق الإنسان الأساسية.

قائمة المراجع:

1- إبراهيم أنيس، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

2- نصر سميحة، **العنف والمشقة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصرن 1996.

3- عدى الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار الحديثة، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.

4-قطب سيد، **في معالم الطريق**، دار الشروق، القاهرة، مصر، طبعة 7، 1993.

5- كيبل جيل، **الحركات الأصولية المعاصرة في الديانات الثلاث**، دار قرطبة، قبرص، 1992.

6-القطارجي نهى، **المرأة في منظمة الأمم المتحدة**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

7-تادريس مارلين، **العنف ضد المرأة**، مركز الدراسات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.

8- أنتوني غدنز، **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

9- مصطفى الخشاب سامية، **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008.

10- نصر يوسف، **المراهقون ومشاكل النظام المدرسي**، رابطة التربية الحديثة، المجلد 8، الجزء 58، 1993.

11- الحكيم زياد، **الطفل العدواني في البيت والمدرسة**، وزارة الإعلام، مجلة العربي، الكويت، العدد 416، 1997.

12-صبحي قبلان وأخرون، **الرياضة للجميع**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

13-فرفار سامية، **العنف الرياضي في المجتمع الجزائري**، مجلة الحكمة مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الثامن، 2016.

14-مزوز بركو، **إجرام المرأة في المجتمع**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.

15-العوجي مصطفى، **الجريمة والمجرم**، مؤسسة نوافل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1987.

16- عزة كريم، **الخبرة بالجريمة حول العالم**، المركز القومي بالبحوث الجنائية والقومية، القاهرة، مصر، 1998.

17- محمد علي حسن هبة، **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 2003.

18- صالح حسين، **العنف الاجتماعي والسياسي والإعلامي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2014،.

19- ريمة زنانرة، **العوامل السوسيو تاريخية لظاهرة الجريمة**، مقال منشور في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 10، الجزائر، 2017.

20- علي مانع، **عوامل جنوح الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

21- فيليب برنو، **المجتمع والعنف**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

22- عبد الفاضل محمود، **أنماط توزيع الدخل في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط القاهرة، مصر، الجزء الثاني، 1980.

24- سموك علي، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري**، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.

25- بوزيدة عبد الرحمان، **العنف بين الحداثة والأسطورة، دفاتر مخبر التغير الاجتماعي**، جامعة الجزائر، العدد 01، 2007.

26- حنة أرندت، **في العنف**،ترجمة: إبراهيم العريس، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1992.

27- بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

28 - Coser Lewis, **les fonctions du conflit social,** édition P.U.F, Paris, 1982.

29-Chomsily Nicolas, **le langage et la pensée**, édition Payot, Paris, 1970.

31–Buytendik Frediric, **L'homme et L'animal,** édition Gallimard, Paris, 1965.

32-Casto Riadis, **l'institution imaginaire de la société**, édition le Seuil, Paris, 1976.

33- Arkoun Mohamed, **la pensée arabe,** édition P.U.F, Paris, 1979.

34- Abdel Fattah Ezzat:**la victime est elle coupable**, édition P.U.M, Montréal, 1971.

35- Pierre Bourdieu, **Sociologie de L'Algérie,** Edition Dahleb, Alger, 1982.

36- Medhar Slimane, **tradition contre développement,** Edition ANP, Alger, 1982.

37- Boutefnouchet Mostafa, **La Famille Algérienne évolution et caractéristique récentes,** S.N.E.D, Alger, 1982.